

dans le but de passer en revue l'évolution de la réconciliation algérienne et de suivre ses phases et résultats ainsi que les objectifs visés à travers cinq axes : Le premier axe c'est l'évolution du cours de la sécurité et des événements politiques en Algérie avant la Charte de la paix et la réconciliation nationale. Le deuxième axe : les conditions pour la mise en place d'une politique de réconciliation nationale en Algérie .Troisième axe: le développement de la politique de réconciliation nationale en Algérie Le quatrième et le cinquième axe: les résultats de la politique de réconciliation nationale en Algérie.

مقدمة :

عاشت الجزائر خلال تسعينيات القرن الماضي حالة من الأمان وعدم الاستقرار على جميع الأصعدة والمستويات لاسيما من الناحية الأمنية، وهو من انعكس سلباً على واقع ومستقبل الجزائر ومكانتها على المستوى المحلي والدولي، ما دفع بالسلطة آنذاك لاتخاذ مجموعة من التدابير من أجل تدارك الأمور والخروج من هذه الأزمة، وفي هذا المجال اتبعت الجزائر مجموعة من السياسات والإجراءات منها ما هو أمني ومنها ما هو سياسي، من أجل استرجاع السلم والاستقرار، ولعل من أهم السياسات التي كان لها الأثر البارز في هذا المجال هو سياسة المصالحة الوطنية التي اقترحها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة،

التجربة الجزائرية في المصالحة الوطنية (الأسباب النتائج، المآلات)

الطالب خالدي احمد

طالب دكتوراه

كلية الحقوق العلوم السياسية

جامعة الجلفة - الجزائر

الملخص:

عرفت التجربة الجزائرية للمصالحة الوطنية، بأحد أهم التجارب التي هدفت إلى تحقيق الاستقرار واستعادة السلم .عقب المأساة الأمنية نتيجة انسداد المسار الانتخابي، وهدفت هذه الدراسة إلى استعراض مسار المصالحة الجزائرية من خلال دوافعها وورصده أطوارها ونتائجها وكذا الأهداف المرجوة منها.

Abstract

L'expérience algérienne de réconciliation nationale a été l'une des expériences les plus importantes visant à instaurer la stabilité et à rétablir la paix après la tragédie sécuritaire résultant de l'entrave au processus électoral,

التجربة الجزائرية في المصالحة الوطنية: الأسباب، النتائج والآلات

الإرهابية)، ونجد المصالحة بين الأطراف الثلاث، (الحكومة- الشعب- الجماعة الإرهابية)، وعليه وجوب علينا تحديد المتعريف الدقيق للمصالحة الوطنية من خلال التعرض للشقيقين اللغويين والاصطلاحي:

مفهوم الصلح في اللغة :

من صلح يصلح ويصلح صلاحا صلوبا، أي زال عنه الفساد ، والصلح ضد الفساد، والصلح نقىض إفساد والاستصلاح نقىض الإفساد وأصلاح الشيء بعد فساده أقامه، وأصلاح الدابة أحسن إليها فصلاحت واصطلح القوم زال ما بينهم من عداوة وشقاق ، قال ابن فارس : الصاد والالم والهاء أصل واحد يدل على خلاف الفساد ، والصلح إنهاء الخصومة وتصالح القوم بينهم ، والصلح والسلم ، وهي المسالمة بعد المنازعات.¹

ويقال صالح ، مصالحة وصلاحا، بمعنى صالح أي سالمه وعقد معه صلحا.²

ويقال (صلح) مصدر صالح، أي "ساد الوئام بعد المصالحة": المسالمة، المصادفة وإزالة كل أسباب الخصم³.

فالصلح في اللغة لديه معنيان:

فما لمعنى الخاص هو: إزالة الشقاق وإنهاء الخصومات، ووقف العداءات، وإحلال المودة، ، والوئام ، والسلام والمعنى العام ينصرف إلى : إزالة الفساد وإحلال الخير والصلاح عموما.

والتي كان لها بالغ الأثر في عودة الأمن والاستقرار للجزائر، ومن هنا نتساءل عن فحوى هذه السياسة، وأهم ما حققته من نتائج، وأثارها على المستوى القريب والبعيد؟

للإجابة عن الإشكالية المطروحة سنتعرض للمحاور التالية:

المحور الأول: تطور مسار الأحداث الأمنية والسياسية في الجزائر قبل ميثاق السلم والمصالحة الوطنية

المحور الثاني : ظروف إقرار سياسة المصالحة الوطنية في الجزائر

المحور الثالث: تطور سياسة المصالحة الوطنية في الجزائر

المحور الرابع: النتائج السياسية للمصالحة الوطنية في الجزائر

المحور الأول: مفهوم المصالحة الوطنية

المصالحة مصطلح متعدد الأبعاد وصعب تحديد تعريف له دون ربطه بجانب من الجوانب ، حيث صد المصالحة في علم النفس من خلال المصالحة الذات مثلا، وفي المجال الاجتماعي المصالحة الأسرية كخير مثال وفي المجال السياسي نجد المصالحة الوطنية، والتي بدورها تنقسم إلى عدة فروع فنجد المصالحة بين الحكومة والشعب المصالحة بين الحكومة ومجموعة من الأشخاص، الذين ارتكبوا أخطاء يعقب عليها القانون:ك (الجماعة

التجربة الجزائرية في المصالحة الوطنية: الاسباب، النتائج والآلات

الأشخاص الذين يحتلون مراكز عليا، اذ ينبغي التعامل مع المصالحة محليا⁸.

وتعني كذلك استعادة حالة العلاقة السليمة التي لا يتسبب فيها أي طرف الضرر للأخر، وحالة يأمن فيها الكل عدم حصوله من جديد، حيث يلغى الانتقام من قائمة الخيارات المتاحة ويعرفها كل من "أسما" و" DAL" ،: "بأنها مواجهة الحقيقة غير المرغوب فيها بهدف دعم الانسجام بين وجهات النظر المتصارعة والخلافات العالقة في بيئة تفاهم.

كما يركز "ليدراش" على المصالحة داخل المجتمع ويضع لذلك أربع عناصر: الحقيقة وتعني التعبير المفتوح حول الماضي، الرحمة وتعني العفو لبناء علاقة جديدة، العدالة وتعني إعادة البناء الاجتماعي والتعويض، السليم ويعني المستقبل المشترك والحياة الكريمة والأمن لكل الأطراف⁹.

مفهوم المصالحة: هي توافق وطني يسهدف تقريب وجهات النظر المختلفة وردم الفجوات بين الأطراف المתחاربة أو المترابطة، وبالإضافة إلى ذلك أن المصالحة الوطنية هي السعي المشترك نحو إلغاء عوائق الماضي واستمراريتها السياسية والتشريعية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتصحيح ما ترتب عنها من غبن ومامي وأخطاء وانتهاكات وجرائم جسيمة، والقطع نهائياً من قبل الجميع مع الحلول العنيفة في معالجة الملفات

المصالحة في الاصطلاح الشرعي:

انطلاقاً من اللفظ الذي يرد في القرآن الكريم حيث يقول سبحانه عزوجل: "والصلح خير وأحضرت الأنفس الشح"⁴. حيث نجد دلالة لفظية للصلح في سياق حيث على رأب الصدع بين المتخارقين، وهذا في الجانب الاجتماعي بين الزوجين لاعادة المودة والرحمة بعدما نشب من خلاف.

هي معاقدة يرفع بها النزاع بين الخصوم، ويتوصل بها إلى الموافقة بين المختلفين.

المصالحة حسب الدكتور تيسير عبد الجبار الألوسي: "هي وقف العنف بين القوى المتصارحة، واللجوء إلى القواسم المشتركة لتأسيس حكومة وطنية"⁵.

المصالحة بضم الميم وفتح اللام تعني: "الاتفاق الذي يعقده المتنازعون ليقضوا نزاعاً قائماً أو متوقعاً يتنازل كل منهم عن شيء من مطالبه"⁶.

كما يعرفها جون مينديز بأنها: "هي الاعداد الطويل الأمد بجانب من الخلافات بين الفصائل التي انقسمت داخل الأمة"⁷.

المصالحة هي عملية تنطوي على التغيرات في المواقف والتطلعات والعواطف والمشاعر وحتى المعتقدات، ويجب أن تمس هذه العملية كل فئات المجتمع، وليس فقط أولئك الذين عانوا والذين الحقوا الأذى بما في ذلك

التجربة الجزائرية في المصالحة الوطنية: الاسباب، النتائج والآلات

جاءت بعد فشل كل الطرق والوسائل لاستعادة الاستقرار داخل الوطن ونتيجة لما خلفته أعمال العنف والمأساة الوطنية، له أثر بشكل أو بآخر على الشعب الجزائري حيث لم يعد بوسع الشعب ولا الحكومة تحمل مثل هذه الاعمال التي ادخلت البلاد في أزمة سياسية وأمنية وأدت إلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ويجمع العديد من الساسة والمختصين في الشأن الأمني على أن بدايات الأزمة ترجع بشكل واضح إلى أحداث 05 أكتوبر 1988 وما تبعها من أحداث.

حيث أنه في يوم الرابع من أكتوبر قام العديد من الشباب بمظاهرات بداية من الجزائر العاصمة من أجل توصيل مطلبهم المتمثل في توفير المواد الأساسية ورفض الغلاء العام للأسعار.

إلا أنه في اليوم الموالي تطورت الأحداث لتشهد انزلاقا نحو الفوضى بتخريب الأروقة الوطنية وكل ما له علاقة بمؤسسات الحزب الواحد آنذاك، وفي اليوم الموالي تم حرق المباني الرسمية وامتدت هذه المظاهرات إلى المدن الرئيسية وجاء رد الجيش والمؤسسات الأمنية على هذه التجاوزات في يوم 08 أكتوبر وقد قدرت الحصيلة الرسمية للمواجهات بحوالي 500 قتيل، وتصعدت المواقف واهتزت الثقة ما بين مؤسسات النظام والشعب وبرزت نتيجة لذلك قوة الإسلاميين من خلال هذه المواجهات

والقضايا المختلفة حولها والنظر بتفاؤل إلى المستقبل وذلك من خلال التأسيس في الحاضر للبنات غير المزيفة أو الكاذبة¹⁰.

هي وسيلة من وسائل حل الخلافات والنزاعات والأزمات بين الأشخاص والأطراف والدول وديا وسلما، وهي تمتاز عن غيرها من الوسائل الرسمية لتسوية الخلافات وحل النزاعات بأنها الأكثر بساطة ورشاده من حيث التكاليف، و الجهد والوقت والفعالية والشمولية ومن حيث جذرية الحل¹¹.

وهي تعد بمثابة قرار سياسي عقلاني والذي رحب به الجزائري وله القبول لدى غالبية الشعب، حيث تدرج هذه السياسة ضمن إستراتيجية عامة¹².

ومن جملة هاته التعريفات التي هدفت إلى استخلاص تعريف شامل ومركّب لمفهوم المصالحة يمكننا تعريف المصالحة الوطنية تعريفا إجرائيا بأنها إستراتيجية تنهجها الدولة من أجل حل النزاع والخروج من الأزمة التي قد تصيبها جراء أعمال العنف وما شابهها، وإستعادة السلم والقضاء على الصراعات الداخلية التي يمكن أن تهدد استقرار الدولة.

المحور الثاني: تطور مسار الأحداث الأمنية السياسية في الجزائر قبل ميثاق السلم والمصالحة الوطنية

ان المتبع لمسار الأحداث السياسية والأمنية وحتى الاجتماعية في الجزائر، يستجيبي جيدا انه لم تأت اعتباطيا وإنما

التجربة الجزائرية في المصالحة الوطنية: الاسباب، النتائج والآلات

الجبهة الإسلامية للإنقاذ بـ 188 مقعداً من أصل 430 مقعد، وهذه النتيجة بدأت تظهر بوادر من حالة الانسداد وكان المؤشر الأول لاستقالة الرئيس الشاذلي بن جديد الذي أبدى استعداده للعمل مع الحزب الفائز في الانتخابات حتى ولو كان حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

كما تسارعت الأحداث السياسية التي ألت بظلالها على الأحداث الأمنية حيث قام الجيش بالتحرك من أجل وقف المسار الانتخابي الذي لو استمر لامكن من تأثير الوضع أكثر، وكان من بدايات الحكم الجديد هو التالي:

ـ تأسيس مجلس جماعي للحكم، المجلس الأعلى للدولة.
ـ فرض حالة الطوارئ التي منحته سلطات واسعة لتسير الأزمة.

ـ استدعاء محمد بوضياف أحد رموز جبهة التحرير الوطني من أجل رئاسة المجلس الأعلى للدولة.

ـ وضع حوالي 18 ألف شخص في المعقلات في الصحراء بما فيهم منتخبو الجبهة الإسلامية للإنقاذ والناشطين فيها.

ـ اعلان حالة الطوارئ قبل نهاية السنة حلت الحكومة المجالس الشعبية والمحلية التي كانت ترأسها الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

ـ تعيين المجلس الاستشاري الوطني المشكل من 60 عضواً في أبريل 1992، لأجل تقديم المشورة للقيادة

العفوية ، وكانت درجة الصدمة قوية إلى حد جعلت التعددية تستقر بسرعة¹³.
وقام الرئيس على إثرها باعتماد دستور تعددي أنشئت على إثره العديد من الأحزاب السياسية وعليه نتج عن هذا النظام أحزاباً تعتمد خطاباً هوياتياً على أساس الدين والعرق (الإسلام، الامازيغية) اضافة إلى أن الاستقطاب كان حول طبيعة الدولة المنشودة بين الرؤى الداعية إلى العلمانية أو الدينية أي وفق أحكام الشريعة الإسلامية وفي يوم 12 جوان 1990 عقدت الانتخابات المحلية المشهد السياسي باكتساح حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ وبذل ذلك أول حلقات الأزمة وبروز فشل استراتيجية الحكومة انذاك¹⁴.

وتقرر بعد تلك الأحداث أزمة انتخابية عقب اقرار اجراء أول انتخابات تشريعية تعددية في تاريخ الجزائر منذ الاستقلال، وبالضبط في 27 جوان 1991 أين قررت الجبهة الإسلامية للإنقاذ المواجهة مع الحكومة في الشارع والدعوة إلى اضراب عام وذلك بسبب تحفظ الحكومة على نظام الانتخابات ، اين تم اعتقال كل من عباس مدني وعلى بلحاج الذين يعتبران قائدان الجبهة الإسلامية للإنقاذ وما عقب هذه الخطوة من احداث لنظام اخذ في التشكيل، ورغم كل هذا لم يتوقف المسار الانتخابي الذي استمر وكان الدور الاول الذي جرى في 26 ديسمبر 1992 لصالح

التجربة الجزائرية في المصالحة الوطنية: الأسباب، النتائج والآلات

توسيع الإرهاب لحقيل وحشته
باستهدافه للمدنيين

تدمير البنية التحتية الاقتصادية
والاجتماعية مثل المدارس والمطارات
والمباني الحكومية والمؤسسات العمومية

استخدام السلاح ضد الدولة
ومؤسساتها ومجموع المواطنين المعارضين
لمشروعها خاصة في المناطق الريفية

تمكن الجماعات المسلحة من فرض
سيطرتها على معظم المناطق النائية

تشكل عدة جماعات معارضة اختارت
المواجهة المسلحة وهي جماعات متفرقة في
شتى أنحاء الوطن كانت تتحرك دون
برنامج وتستهدف أعيون الشرطة
والموظفين والصحفيين والفنانين
والملumين.

الضغط الخارجي ودعوات المنظمات
الدولية والدول للتدخل في الجزائر

المحور الرابع: تطور سياسة المصالحة الوطنية في الجزائر

جاءت المصالحة الوطنية في شكل
مسار يجسد المراحل التي تمت من خلالها
المصالحة أو التي تم خضضتها عنها، كونها لم
تتأت بتديير سلس او عملية سهلة نتيجة
المخاض العسير حيث عرف مصطلح
المصالحة الوطنية عدة تسميات ، فهي
مشروع لم يأت دفعة واحدة بل هو نتيجة
جهود متضامفة وعبر مراحل متراقبة اذ
يمكن القول أن المصالحة الوطنية في
الجزائر هي حصيلة عمل بعض الرؤساء

الجماعية ، وتعتبر البداية الاولى لنزع
السلاح هي تلك المتعلقة بتحقيق المسار
الانتخابي في جانفي 1992، وبدأت هذه
المبادرة تعرف انخفاضا ابتداء من سنة
1998 إلا أنها لم تتوقف.

المحور الثالث : ظروف إقرار سياسة المصالحة الوطنية في الجزائر

جاءت المصالحة الوطنية في الجزائر
كرد فعل لتراثات الأزمة من عنف
وفوضى وإهراق للأرواح، عاشتها الجزائر
خلال عشرية كاملة، وعموماً فهناك
مجموعة من الأسباب والدوافع التي أدت
إلى انتهاج سياسية المصالحة الوطنية
ولعل من أهمها ما يلي:

إن المتبع لظاهرة العنف في الجزائر
وبناءً على ظهوره يرجعها لأحداث 5 أكتوبر
1988 ومختلف تبعاتها

توقيف المسار الانتخابي ودخول
المؤسسة العسكرية في مواجهة مباشرة مع
الجبهة الإسلامية للإنقاذ والجماعات
المسلحة

الخيارات الأمنية المنتهجة للتصدي
للأعمال الإرهابية والتي صعدت الأزمة
لاسيما سياسة "الكل أمني" التي أرسّها
المرسوم 03-92 المتعلق بمكافحة الإرهاب،
الملحق بفرض حالة الطوارئ في فيفري
1992 لمدة سنة قبل أن تمدد في 6 فيفري
1993 دون الإشارة إلى المدة التي مدت
إليها

التجربة الجزائرية في المصالحة الوطنية: الاسباب، النتائج والآلات

المصالحة الوطنية ، وبذلك ظهر مصطلح الحوار السياسي مع السلطة كبديل لكلمة الحوار

ويرى الدكتور محمد لعقارب أن الحوار السياسي كمفهوم للمصالحة الوطنية آنذاك وصل إلى الفشل لأنه اتسم بثلاث سمات¹⁶ :

ـ أنه كان حوارا جزئيا، أي انه لم يشرك جميع الشركاء السياسيين خاصة أطراف الأزمة.

ـ لم يكن حوارا جديا، لأن عدة أحزاب مشاركة فيه لم تكن تملك نفوذا شعبيا وكانت تنقصه الشجاعة السياسية.

ـ كان الحوار عبارة عن إملاءات ولم يتسم بسمات الحوار الفعال، أي أن كل طرف كان يريد فرض رأيه

اعتمد النظام الجزائري على عدة استراتيجيات للحد من مظاهر العنف المسلح، وفي سبيل الوصول إلى مصالحة وطنية شاملة ، وقد مرت هذه الإستراتيجية بعدة محطات يمكن ذكرها فيما يلي:

ندوة الوفاق الوطني: خلال المرحلة الانتقالية في الجزائر تم إنشاء لجنة الحوار الوطني التي قامت بسلسلة من الاتصالات مع مختلف الأحزاب والشخصيات الوطنية، وفي 23 فيفري 1994 انعقدت ندوة الوفاق الوطني والتي أفضت لاختيار اليمامين زروال لقيادة البلاد، كما تم إنشاء مجلس انتقالي يمثل كل الأحزاب يمثل كل

الذين حكموا الجزائر، فهي عرفت أولاً مصطلح الحوار السياسي ثم قانون تدابير الرحمة ثم الوئام المدني ثم الوئام الوطني ثم المصالحة الوطنية.

بدايةأخذت المصالحة الوطنية مصطلح الحوار السياسي كأول اسم لها وكحل للازمة ، ودعت إليه مجموعة من الشخصيات السياسية والحزبية ، كما رحب بها من مجموعة الأحزاب بالحوار السياسي وتبنت هذا المشروع وعلى رأس هذه الأحزاب تلك التي حققت الفوز في الانتخابات 1991 ، وهي جهة التحرير الوطني ، جهة القوى الاشتراكية والجهة الاسلامية للإنقاذ وأحزاب أخرى ، وهي النقطة التي بدأ فيها الانقسام السياسي والإعلامي وحتى الشعبي بين دعوة الحوار، ودعوة خيار المواجهة من داخل السلطة وتغلب التوجه الثاني سياسيا الامر الذي أدى إلى استفحال الأزمة الأمنية¹⁵.

وبتعثر الحوار وانسداد قنواته مع الشركاء السياسيين ومع زيادة الأزمة الأمنية استفحلت الأزمة السياسية وذلك في عام 1995 عندما قامت مجموعة من الأحزاب الجزائرية بعقد اجتماع بالعاصمة الإيطالية روما، وتوصلت إلى التوقيع على أرضية سياسية تعرف (عقد روما) من أجل الحوار مع السلطة إلا أن السلطة الجزائرية قامت بفرض هذه الأرضية، وعليه تعتبر هذه الأرضية أول عقد مكتوب كآلية سياسية لتحقيق

التجربة الجزائرية في المصالحة الوطنية: الأسباب، النتائج والآلات

استعداد الجبهة الإسلامية للإنقاذ للحوار، بالإضافة إلى مجموعة من الشروط كانت كانت محل إختلاف تمثلت فيما يلي¹⁸:

فتح المجال أمام قادة الجبهة المتواجددين بالسجن والناشطين بالخارج بالإلتقاء بكل حرية

لا مجال لحل الأزمة من دون الرجوع إلى القوانين الشرعية (انتخابات حرة ونزيهة)

رفض أي مبادرة لا تأخذ بعين الاعتبار الجناح العسكري المسلح

قانون الرحمة: أو ما يعرف بقانون التوبة سنة 1995، ويستمد هذا القانون نصوصه من مبادئ الثورة الجزائرية المنصوص عليها في بيان أول نوفمبر 1954، ويرتكز على ما أقره المجلس الانتقالي والمتضمن الوفاق الوطني خلال المرحلة الانتقالية، بهدف هذا القانون إلى¹⁹:

وضع حد للتزيف الدموي ووقف العنف

تشجيع توبه الأشخاص الذين تمردوا على السلطة الجزائرية

اعفاء المتورطين في القضايا الإرهابية مقابل خدمة يقدمها هؤلاء للسلطة تمثل في الكشف عن الخطط ومواقع الإرهابيين ومصادر تمويلهم.

أهدى هذا القانون الطريق امام توبة المسلمين واجراء هدنة معلنة بين الدولة والجيش الإسلامي للانقاذ بقيادة مدني مزرقا، لكنه فشل نتيجة الصراع داخل

الأحزاب، وبعد ذلك تم تنظيم استفتاء شعبي من أجل إضفاء الشرعية على نظام الحكم، ومن أهم ما جاء في وثيقة المجلس الأعلى للدولة¹⁷:

إقامة هيئة رئاسية تختلف عن المجلس الأعلى للدولة وتقليل عدد أعضائها

إقامة مجلس استشاري وطني للموضوع بالوظيفة التشريعية يتسع لجميع الأحزاب والجمعيات التي وافقت على ميثاق المرحلة الانتقالية

تشكيل حكومة تكنوقراط تتولى تنفيذ برنامج السنوات الثلاث المقبلة و تعالج المشاكل الاقتصادية والاجتماعية دون السياسية (من مهام الهيئة الرئيسية)

التنابع على السلطة عن طريق الانتخابات الديمقراطية

ثبت التعددية وحرية الرأي والفكر والفصل بين السلطات

حماية دين الدولة من أي سلط أو وصاية سياسية حزبية

وقد شكل المجلس لجنة وطنية لإعداد ندوة الحوار تهدف لخلق وفاق ومصالحة، غير أنه في عشية الاحتفال بالذكرى الأربعين لاندلاع الثورة التحريرية أعلن الرئيس اليامين زروال فشل الحوار الوطني بسبب اكتشاف رسالة من علي بن حاج إلى أمير الجماعة المسلحة يدعوه فيها لمواصلة العمل المسلح، فيما كان قد أبدى سابقا في رسالة لرئاسة الجمهورية

التجربة الجزائرية في المصالحة الوطنية: الاسباب، النتائج والآلات

المصالحة شاملة، حيث ركز على نوعين من السلم وهما سلم السلاح وسلم العقول والقلوب، وفي 3 جولية من نفس السنة أعلن الرئيس عن دعوته للشعب قريباً للفصل النهائي في سياسة المصالحة الوطنية والعفو الشامل، لكنه في 28 أوت تراجع عن إقرار العفو الشامل لأن الفكرة بذاتها تعني فتح باب الفتنة من جديد.²¹

تضمن ميثاق السلم والمصالحة الوطنية مجموعة من الإجراءات تمثلت في:
_ الأمر رقم 01-06 المؤرخ في 27 فيفري 2006 المتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.²²

_ المرسوم الرئاسي رقم 124-06 المؤرخ في 27 مارس 2006 يحدد كيفية إعادة تعويض الأشخاص الذين كانوا موضوع إجراءات إدارية للتسرع من العمل بسبب أفعال متصلة بالمؤسسة الوطنية.²³

_ المرسوم الرئاسي رقم 106-06 المؤرخ في 7 مارس 2007 المتضمن تنفيذ ميثاق العفو تطبيقاً للأمر المتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.²⁴

ولقد كان ميثاق السلم والمصالحة الوطنية خيار استراتيجي باعتباره يهدف لتحقيق مصالحة بين الجزائريين مع الذات والوطن.

المحور الخامس : نتائج سياسة المصالحة الوطنية في الجزائر لكل مشروع بداية ونهاية ترصد حصيلة احداثه والنتائج المرجوة منه،

كواليس السلطة والضغط من قبل جهات الكل أمني الذين لا يرغبون في مناقشة أي حل غير السلاح لاستئصال ظاهرة الإرهاب نهائياً.

الوئام المدني: لم تحقق ندوة الوفاق وقانون الرحمة تسوية شاملة للأزمة، وبعد وصول عبد العزيز بوتفليقة

للحكم أعلن استعداده لإجراء حوار مع الجبهة لإعادة السلم والاستقرار للبلاد، وفي 6 جوان 1999 كلفت الحكومة بإعداد مشروع الوئام المدني وعرضه على البرلمان للمناقشة، وتمت المصادقة عليه في 8 جوان 1999، يهدف هذا القانون لنزع الغطاء عن أعمال العنف السياسي ومحاولة حل الأزمة ودفع البلاد نحو المصالحة وتدعم أواصر الحوار والتعاون، وقد تضمن القانون مجموعة من التدابير في صالح المتورطين في أعمال العنف تمثلت في²⁰:

ـ تدابير الاعفاء من المتابعات

ـ تدابير الوضع رهن الإرجاء

غير أن قانون الوئام المدني حق نجاحاً نسبياً بسبب الاخفاق في توفير المناخ السياسي الملائم واغفاله لقضية المختطفين والمفقودين.

ميثاق المصالحة الوطنية: تطرق الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لموضوع تحقيق المصالحة الوطنية في خطاب القah في 7 أفريل 2005، حيث أكد على رغبته في تعزيز وتدعم السلم المدني والسعى

التجربة الجزائرية في المصالحة الوطنية: الاسباب، النتائج والآلات

دامية، كما نجحت المؤسسة العسكرية من التقليل من تأثير الجماعات الإرهابية.

الخاتمة:

ما سبق يمكننا القول أن المصالحة الوطنية هي مشروع سياسي يرجى منه اليوم في أغلب الدول التي تعرضت إلى ازمات سياسية وأمنية الى تحقيق الاستقرار على كافة الأصعدة الأمنية بدرجة أولى ثم السياسية والاجتماعية التي تتعكس نتائجها ايجابا على بقية الجوانب الاقتصادية والصحية والتربوية التعليمية، ونظرا لما لهذا المشروع من دور يهدف إلى تحقيق الاستقرار بصفة عامة وسياسي بصفة خاصة، بالإضافة إلى دورها في الحفاظ على هذا النوع من الاستقرار لتحقيق ذلك وجب توفر مجموعة من الشروط والعوامل اذا أحسنت الدولة كيفية توفيرها وادارتها كان ذلك سببا في نجاح المصالحة الوطنية وفي تحقيق الأهداف المرجوة والتي غالبا ما يكون الهدف الاساسي لها تحقيق الاستقرار السياسي والذي يشير إلى حالة اللاهدوء، كما يعرب الاستقرار السياسي عن رضى الطرفين على الآخر أي تجسيد علاقة الثقة ما بين أفراد الشعب والحكومة، أو النظام ككل في علاقة موائمه تؤدي إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي والازدهار الاقتصادي ، وهذا أمر صعب الا

وكان مشروع المصالحة قد حقق إلى أبعد المبتغى منه حيث طفت النتائج الايجابية التي جاءت موجزة كالتالي:

- خروج الجزائر من الأزمة التي وقعت فيما منذ بداية التسعينات جراء نتائج الانتخابات وتمرد الجبهة الاسلامية للإنقاذ .

- إعادة استتاب الامن والطمأنينة في نفوس الجزائريين بعد عشرية من الدمار والخراب.

استمدت سياسة المصالحة الوطنية في الجزائر أسلوبها ومبادئها من الدين الإسلامي، ويتجلّى ذلك في توظيف جواز العفو عن الجرائم أثناء الحرب في حالة توبة مرتكبها، وقد تمثلت حصيلة سياسة المصالحة الوطنية حسب ما كشفت عنه الخلية الوطنية المكلفة بمتابعة تطبيق بنود الميثاق، عن استفادة 7544 ارهابي من تدابير العفو، في حين تم تسجيل انخفاض محسوس في عدد القتلى من المدنيين والعسكريين، فقبل سنة 2000 كان يقدر عدد القتلى ما بين 8000 إلى 10000 قتيل، في حين انخفض سنة 2005 إلى 950 قتيل، ليتراجع في الفترة ما بين 2005 و2010 ما بين 600 و700 قتيل، مقابل ارتفاع لافت لعدد الإرهابيين المضى عليهم على يد قوات الأمن²⁵.

ولقد نجحت المصالحة الوطنية في ارجاع السلم والأمن للبلاد بعد عشرية

التجربة الجزائرية في المصالحة الوطنية: الاسباب، النتائج والآلات

شتى اقطار وربوع العالم وهددت اقوى الأنظمة الدولية ألا وهي الولايات المتحدة والدول الاوربية ناهيك عن العديد من الدول العربية والإفريقية، فمعظم تقارير وزارة الخارجية الامريكية وكذا الفدرالية الروسيةأشادت بالدور الذي لعبته الاستراتيجية الأمنية وكذا السياسية في محاربة الإرهاب واجتثاث أصوله وتجفيف منابعه ، كما اعتبرتها نموذجا يحتذى به مع الانتشار الواسع للظاهرة خاصة في منطقة الشرق الأوسط والساحل الافريقي.

ما يمكن قوله في الأخير أن السلطة الجزائرية قامت بالعديد من محاولات إصلاح ما دمرته الجماعات المسلحة، وإعادة الأمور للأحسن بتبنیها لعدة استراتيجيات في سبيل الوصول لتحقيق مصالحة وطنية شاملة، وقد ساهم ذلك في تحقيق نتائج ايجابية أعادت السلم والأمن من جديد للبلاد، وكانت ركيزة وشرط لقيام التنمية الشاملة فيما بعدها.

الهوامش:

1- عابدين طه، الصلح في ضوء القراءان الكريم ،دم، دت، ص 13-12.

2- جيران مسعود ،معجم الرائد. لبنان: دار العلم للملاتين، ط 7 1992، ص 488،

3- عبد الغني أبو العزم ، معجم الغني، عن الموقع الالكتروني: www.almaarif.com

أنه ليس مستحيل خاصية اذا عملت الدولة على توفير مجموعة من المتطلبات السياسية والاقتصادية والفكريّة والثقافية التي لا غنى عنها في العملية السياسية.

كما لا يمكن التركيز فقط على الاستقرار الداخلي بل ضمن تحقيق هذا الاستقرار خارجيا، حيث يساعد الاستقرار السياسي على الحد من الصراعات الداخلية والخارجية ويقضي كذلك على ظاهرة العنف بشتى انواعه والجزائر من الدول التي عرف نظامها العديد من الازمات بمختلف اشكالها السياسية والانتخابية التي سرعان ما تطورت لتصبح أزمة امنية ... فرضت اطوارها الجزائر حكومة وشعبا الاستمرار في هذا الوضع فقامت بالعديد من محاولات الصلح لإعادة الامور الى الاحسن بداية من الحوار ثم الحوار السياسي ثم قانون تدابير الرحمة الذي تحول فيما بعد الى الوفاق الوطني ثم الوئام المدني ليصبح بعد ذلك الوئام الوطني ومنه تم التوصل الى المصالحة الوطنية حيث حققت هذه الاخيرة نتائج ايجابية في مجال مكافحة الإرهاب

لتكون بذلك التجربة الجزائرية مصدر الهم العديد من الدول التي مرت بأزمات امنية وسياسية نتج عنها ازلالات امنية وتشكلت خلالها جماعات وتنظيمات ارهابية ،كون الظاهرة عالمية اجتاحت

التجربة الجزائرية في المصالحة الوطنية: الاسباب، النتائج والآلات

- 16- وناس فاطمة، مرجع سابق، ص 30
- 17- العيد عاشروري ، (المصالحة الوطنية من الأحكام القانونية ... إلى ميثاق السلم)، مجلة النائب، الجزائر، 2003، ص 104
- 18- العيد عاشروري، مرجع سابق، 104.
- 19- المادة 01 من القانون 99-08 المؤرخ في 29 ربيع الأول 1420 الموافق ل 13 يوليو سنة 1999 المتعلق باستعادة الوئام المدني، الجريدة الرسمية ، عدد 46.
- 20- نزهة حانون، مرجع سابق، ص 119-120
- 21- القانون رقم 99-08 المؤرخ في 29 ربيع الأول 1420 هجري الموافق ل 13 يوليو سنة 1999 المتعلق باستعادة الوئام
- 22- الأمر رقم 06-01 المؤرخ في 27 فيفري 2006 المتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية
- 23- المرسوم الرئاسي رقم 124-06 المؤرخ في 27 مارس 2006 يحدد كييفيات إعادة تعويض الأشخاص الذين كانوا موضوع إجراءات إدارية للتسريح من العمل بسبب أفعال متصلة بالمؤسسة الوطنية.
- 24- المرسوم الرئاسي رقم 106-06 المؤرخ في 7 مارس 2007 المتضمن إجراءات العفو تطبيقا للأمر المتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.
- 25- وناس فاطمة، مرجع سابق، ص 48
- 4- سورة النساء ، الآية 128 .
- 5- تيسير عبد الجبار الآلوسي، مقال بعنوان المصالحة بين حاضر العراق ومستقبله عن الموقع الالكتروني: com.slates.Sumerian.www
- 6- معجم مصطلحات فقهية، عن الموقع الالكتروني: www.almaarif.com
- 7 -Juan E.Mendez national reconciliation: transnational justice and the International criminel court.p28
- 8 - David Bloomfield,Teresa Barnes and Luc Huyse .Reconciliation After Violent Conflicts. Stockholm Information Unit,2003,P19
- 9- عبد النور منصوري، المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج خضر باتنة، 2009/2010، ص 69
- 10- المصطفى صوبيح، مداخلة بعنوان: "المصالحة، أي مفهوم لأية أغراض؟ و بواسطة أية آليات؟" ، في إطار ندوة المصالحة، مدينة الرباط يوم ،12 نوفمبر 2005.
- 11- المنذر بوضياف ، مستقبل النظام السياسي الجزائري، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بقسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة الجزائر، 2008)، ص 225
- 12- أحمد قوريه ، (بوتفليقة رجل الأقدار و رجل المصالحة الوطنية)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2004، ص 24
- 13- نزهة حانون،الأساليب الاقناعية في الصحافة المكتوبة الجزائرية:ميثاق السلم والمصالحة نموذجا،(دراسة جريديتي النصر والخبر)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم الاعلام و الاتصال بجامعة منتوري قسنطينة 2007-2008، ص 117-118.
- 14- وناس فاطمة، المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الإستقرار السياسي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرداح ورفلة ، 2013 ، ص 29.
- 15- منصوري عبد النور، (المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية جامعة الحاج خضر، باتنة 2009-2010 .97,98

